

# الهجرة السرية عبر المتوسط

## بين الإشكالات الإنسانية والهواجس الأمنية

د. إدريس لكريني (\*)

باحث أكاديمي - مراكش

### مقدمة

ظلت الهجرة على امتداد التاريخ الإنساني، تستجيب لتطلعات الأفراد في مناطق مختلفة من العالم، نحو تطوير حياتهم وتغيير ظروف عيشهم لحياة أفضل. وبفضل هذه الظاهرة، انتشرت الأديان السماوية والعلوم والمعارف، وتواصلت الشعوب فيما بينها.

تراجعت حدة الهجرة مع توجه الدول إلى فرض التأشيرات ومراقبة الحدود، وبدأ الحديث عن هجرة "قانونية" وأخرى "غير قانونية" خلافاً للمواثيق الدولية الداعمة لحرية التنقل واللجوء.

ورغم التحولات التي شهدتها العالم في أعقاب نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وما تلاهما من انفتاح اقتصادي وتحرير للتجارة، وحد من التعريفات الجمركية، وفتح المجال أمام تداول المعلومات والخدمات بفعل رياح العولمة، فإن هذه الأخيرة استنتت من ذلك حرية مرور الأشخاص.

ونتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تحولت الهجرة في عصرنا الحالي إلى معضلة ألفت بظلالها، سواء بالنسبة للدول "المصدرة" أو "المستقبلة" من منطلق تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على الطرفين.

---

(\*) أستاذ القانون والعلاقات الدوليين، ومدير مختبر الدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، المغرب.

عرفت ظاهرة الهجرة السرية في منطقة المتوسط تطورا غير مسبوق خلال السنوات الأخيرة بفعل تصاعد الأزمات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الكثير من الدول في عدد من الدول الإفريقية والعربية.

## أولاً - الهجرة في المتوسط.. بين قدر الجوار وإشكالات العبور

تعدّ حرية التنقل من ضمن أهم الحقوق المتاحة للأفراد بموجب الدساتير والاتفاقيات والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، فالمادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على أنه "لكل فرد حرية التنقل واختيار محلّ إقامته داخل حدود كل دولة. ويحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"، فيما تشير المادة 14 منه، على أنه "لكلّ فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد..".

وقد تباينت الرؤى والاجتهادات الفقهية، حول الطبيعة القانونية لهذا الحق، بين من اعتبر ممارسته مقتصرة على حدود الدولة الواحدة من جهة أولى، وبين من اعتبره يتجاوز ذلك إلى دول أخرى من جهة ثانية، وبين من اعتبر هذا الحق مطلقاً وأساسياً ولازمًا لممارسة حقوق وحرّيات أخرى من ناحية، وبين من اعتبره نسبيًا يفرض ممارسته ضمن حدود القوانين والتشريعات المرعية، من ناحية أخرى.

فتحت أوروبا الغربية الحدود على مصراعيها أمام المهاجرين من بلدان مختلفة في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما كانت بحاجة إلى سواعد لإعادة بناء ما دمرته الحرب وتجاوز مخلفاتها الكارثية، قبل أن تشرع في إغلاق هذه الحدود بإحكام فيما بعد، من خلال اتخاذ تدابير أمنية ميدانية وسنّ قوانين تدعم هذا الخيار.

فخلال السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وما تلاه من رغبة متزايدة في توسيع الاتحاد الأوروبي من جهة، وتصاعد وتيرة الهجرة الإفريقية إليه تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة من جهة أخرى. شرعت الدول الأوروبية في

سنّ مجموعة من القوانين، واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات من أجل تنظيم هذه التدفقات نحو بلدانها والحدّ منها، الأمر الذي أسهم في تزايد الهجرة السريّة.

تخلّف الهجرة السريّة تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى، ويزداد حجم هذه الهجرة كلّما كان الفارق الاقتصادي والاجتماعي شاسعاً بين إقليمين متجاورين.

وقد تنامت حدّتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة نتيجة لعوامل عسكرية مرتبطة بالحروب والنزاعات، أو تحت وطأة الكوارث والعوامل الطبيعية كالجفاف..، أو بفعل عوامل سياسية مرتبطة بغياب الحريات وهيمنة الاستبداد. وتحت ضغط عوامل اجتماعية واقتصادية في علاقتها بالبحث عن عمل وظروف عيش كريم.

إن ركوب الكثير من الأشخاص لغمار الهجرة السرية في ظروف غير إنسانية ومهينة، يعود في جانب أساسي منه إلى حالة الإحباط التي يشعر بها الكثير من الشباب نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يواجهونها داخل بلدانهم.

وخلال السنوات الأخيرة تزايدت نسبة الهجرة عبر المتوسط تحت ضغط مجموعة من العوامل، فتبعاً لمعطيات قدمتها المنظمة الدولية للهجرة، فقد عبر حوالي أربعين ألف شخص نحو الضفة الشمالية للأبيض المتوسط في ظروف صعبة وعبر مراكب وقوارب مهترئة عام 2013، فيما بلغ عدد المهاجرين في نفس الاتجاه وخلال الأشهر الخمسة من عام 2014 أكثر من أربعين ألف مهاجر.

إن الهجرة السريّة ليست جديدة في المنطقة، فقد برزت بشكل جليّ في أواخر الثمانينيات، غير أنها تطورت بشكل لافت نتيجة التدابير الصارمة التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، ذلك أنها لم تعد مرتبطة بمبادرات فردية، بل أصبحت تنظّم في إطار شبكات منظمة وعابرة للحدود.

وقد أخذت هذه الظاهرة أبعاداً خطيرة بعد ظهور شبكات منظمة للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين.<sup>(1)</sup>

وتعود الهجرة المكثفة عبر المتوسط في الأساس إلى مجموعة من العوامل، نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول الإفريقية، وبخاصة منها الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء والساحل، حيث تقترن هذه المشاكل بالصراعات السياسية والعسكرية وضعف الدولة المركزية وعدم قدرتها على بسط السيطرة على ترابها. كما أن هذه الدول تعدّ معبراً نحو الضفة الأخرى، كونها تتميز بطول حدودها ووعورة تضاريسها، بما يعقد عمليات مراقبة العبور.

وقد أدت تحولات الأوضاع في المنطقة وما رافقها من ارتباكات أمنية وسياسية وصعوبات اجتماعية تتمثل في انتشار البطالة والفقر، إلى تنامي هذه الظاهرة<sup>(2)</sup>، سواء تعلّق الأمر بمواطني هذه الدول، كما هو الشأن بالنسبة لسورية وليبيا وتونس ومصر، أو تعلق الأمر برعايا دول إفريقية أخرى، بعدما تم استغلال الانفلات الأمني وضعف المراقبة البحرية والانشغالات المرتبطة بتحولات الحراك في تونس وليبيا اللتين أضحتا معبراً مفضلاً لعدد من المهاجرين نحو الضفة المقابلة من المتوسط.

كما أسهم التدهور الأمني بدول الحراك بهذه المنطقة في تراجع مراقبة الحدود البحرية بشكل فعال وعدم القدرة على إسعاف المهاجرين أو تقديم العون لهم في حال تعرضهم للغرق.

---

(1) محمد رضا التميمي: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات القانونية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد الرابع، يناير 2011، ص 271.

(2) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يراجع، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية: الهجرة السرية... والبحر المتوسط الطريق الأخطر في العالم، بتاريخ 19 مايو 2015، على الرابط الإلكتروني للمركز:

<http://www.csdcenter.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D9%91%D8%A9%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%91%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B7/>

فالكارثة الإنسانية التي خلفها الصراع الدموي في سورية، وما نتج عنه من قصف وتدمير أرغم الكثير من السكان إلى مغادرة البلاد في اتجاهات مختلفة طلباً للأمن، وقد سعى الكثير منهم للوصول إلى الأراضي الأوروبية كاليونان وإيطاليا وإسبانيا، عبر المغرب وتونس وليبيا والجزائر.

وتشير التقارير أيضاً إلى أن المنطقة العربية، أصبحت مصدراً للهجرة بكل أشكالها، كما أضحت مصدراً لطالبي اللجوء، وخصوصاً بعد تحولات الحراك التي أفرزت إشكالات سياسية وارتباكات أمنية وصراعات عسكرية، دفعت بالكثير من المواطنين إلى البحث عن فضاءات أكثر أمناً واستقراراً، وهو ما تعكسه كل من الحالة التونسية والسورية والليبية.

في أواخر عام 2014 غرقت سفينة تقلّ مهاجرين من جنسيات مختلفة على مشارف السواحل الإيطالية بالقرب من "جزيرة لامبيدوزا" مما تسبب في وفاة 364 شخص من بينهم نساء وأطفال. كما وقعت حادثة غرق سفينة أخرى على مقربة من الشواطئ المالطية، خلال نفس العام، مما تسبب في مقتل 36 شخصاً.

وكرّد فعل على ذلك، قامت السلطات الإيطالية باتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية الاحترازية برّاً وجوّاً وبحرّاً، لمواجهة تدفق المهاجرين، وهو ما قامت به إسبانيا في فترات سابقة.

والى جانب إيطاليا لم تخف مجموعة من الدول كإسبانيا واليونان ومالطا انزعاجها من تزايد المهاجرين السريين القادمين نحو أراضيها، كما دعت دول الاتحاد الأوروبي إلى التعاون معها لمواجهة تداعيات الظاهرة.

نجحت الحكومات الأوروبية المتعاقبة في العقود الأخيرة إلى حدّ بعيد في التهويل من ظاهرة الهجرة بشكل عام ومن انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية على هذه البلدان، وقد زاد من ذلك حدوث بعض الأعمال "الإرهابية" في السنوات الأخيرة من جهة، واندلاع الأزمة المالية في تزايد العداء تجاه المهاجرين وربطهم بهذه المعضلات من جهة أخرى.

ويبدو أن هناك نوعاً من اللامبالاة والتقصير في تعاطي الاتحاد الأوروبي مع الظاهرة، حيث يغلب المقاربة الأمنية في هذا الصدد، بممارسته لمختلف أنواع التضييق في مواجهة طالبي الهجرة واللجوء، وباعتباره دول الضفة الجنوبية مجرد شرطي لتأمين حدوده الجنوبية في مواجهة هذه الهجرة التي أصبحت تطرح إشكالات اجتماعية وسياسية وإنسانية داخل هذه الدول نفسها أيضاً في غياب مقاربة شاملة ومتوازنة في هذا الصدد.

بل وصل الأمر إلى حد تطبيع فعاليات المجتمع المدني الأوروبي مع هذه الممارسات التي تتناقض في مجملها مع مقتضيات الفقرة الأولى من المادة 14 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصّ على أنه "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد"، ومع العديد من المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في علاقتها بالحق في الهجرة واللجوء تحت ضغط عوامل وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة.

## ثانياً - الهجرة السرية بين الهاجس الأمني وكسب المصالح الاقتصادية

تشير مجموعة من التقارير والدراسات إلى أن الارتفاع الحاصل في حجم الهجرة السرية بالمتوسط، رافقته الكثير من الكوارث الإنسانية الناجمة عن غرق عدد من القوارب والبواخر التي غالباً ما تكون مهترئة ومتردية.

وقد زاد من خطورة الوضع استغلال الأوضاع الأمنية المتردية التي تعيشها بعض الدول العربية، كما هو الشأن بالنسبة لسوريا وليبيا، من قبل بعض عصابات التهريب التي تسعى إلى الربح المادي على حساب معاناة الراغبين في الهجرة.

ففي عام 2014، كان البحر الأبيض المتوسط أكثر المعابر خطورة في العالم، ويمثل زهاء 30 في المائة من ضحايا العبور، و419.3 ضحية منهم كانوا من المنطقة العربية.<sup>(3)</sup>

---

(3) تقرير الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015، طبعة بيروت، لبنان، ص20.

ورغم تنامي الدعوات التي تقودها بعض المنظمات الحقوقية داخل أوروبا لاستحضار البعد الإنساني في التعامل مع الظاهرة انسجاماً مع التشريعات والمواثيق الدولية ذات الصلة، فإن تنامي التيارات اليمينية الراضية لمسار الاتحاد الأوروبي، ورفع الأحزاب السياسية الأوروبية المنتمية لهذه التيارات لشعارات انتخابية لا تخلو من عنصرية في مواجهة المهاجرين باعتبارهم مسؤولين - بحسب هذه التيارات - عن كل المشاكل التي تعيشها أوروبا في علاقة ذلك بمظاهر التطرف وتفشي البطالة، يزيد من حجم المعاناة والتضييق التي تواجه هذه الفئة، ويحول دون بلورة قوانين واتفاقات تدعم تخفيف القيود عن الهجرة وتوفير شروط استقرار واندماج المهاجرين بصورة تحميهم وتحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

وفي الوقت الذي سعت فيه هذه التيارات (الراضية للهجرة والمهاجرين) إلى التهيؤ من تضخم مشكلة الهجرة السرية وتداعياتها على المجتمع والاقتصاد والأمن الأوروبي، فإن هذه التحديات لم تكن هؤلاء المهاجرين عن ركوب مغامرة محفوفة بالمخاطر، وذلك في محاولة للهروب من المجاعات والحروب والصراعات الداخلية على السلطة وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول كوارث إنسانية تتمثل في غرق عدد كبير من السفن والمراكب التي تنقل المهاجرين في عمق المتوسط من ضمنهم أطفال ونساء.<sup>(4)</sup>

إن الدول الأوروبية تتعاطى مع موضوع الهجرة من زاوية أمنية صرفة، فهاجسها الأكبر هو منع وصول اللاجئين وتعزيز المراقبة على الحدود، في غياب رؤية موحدة واستراتيجية واضحة، وهو ما يعمق معاناة المهاجرين وطالبي اللجوء، حيث تنهرب العديد من دول الاتحاد من استقبال اللاجئين وتعتمد قوانين متجاوزة، أعدت في فترات مختلفة عن الواقع الدولي والإقليمي الراهن، فيما تحمّل بعضها الدول التي وصل إليها المهاجر السري المسؤولية في هذا الصدد.

---

(4) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع، يوروميد للهجرة 2: الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية (2008-2011).

وهكذا أصبح الهاجس الأمني حاضراً بشكل كبير في التعاطي مع الظاهرة، وقد زادت من حدته أحداث "شارلي إيبدو" التي شهدتها العاصمة الفرنسية وكذلك أحداث العاصمة البلجيكية "بروكسل" لعام 2016.

أعلنت وكالة الشرطة الأوروبية "يوروبول" عن استحداث فريق خاص يسمى "فريق العمليات المشترك" لمحاصرة وصدّ العصابات الإجرامية التي تقف خلف تهريب البشر عبر المتوسط من خلال جمع معلومات في هذا الصدد.

غير أن العديد من النقاشات الأوروبية التي أفرزها تزايد ضحايا الهجرة السرية في المنطقة، وإن كانت تؤكد على خطورة وتعقّد الأمر، فقد غلبت عليها المطالب الداعية إلى ملاحقة وتدمير المراكب والسفن المستخدمة في نقل المهاجرين، وتوقيف المهربين وتعزيز التعاون الأمني والمخابراتي مع دول الضفة الجنوبية من المتوسط في هذا الصدد، فيما دعا البعض إلى بناء حسّ أوروبي مشترك من المسؤولية في التعامل مع هذا الموضوع، خاصة وأنّ حدّة الضرر من تداعيات الموضوع تتباين من دولة أوروبية إلى أخرى.

ولم تختلف التوصيات التي توصل إليها الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والداخلية الأوروبيين المنعقد في لوكسمبورغ (2016) عن مضمون هذه النقاشات.

وإزاء هذا الوضع، عقدت القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والتي تم خلالها رصد إمكانيات مالية إضافية لمراقبة الحدود وتأمينها وإنقاذ المهاجرين ضمن مشروع "ترينتون".

ويبدو أنّ المقاربات الأوروبية في هذا الشأن، بصورها الفردية والجماعية، لا زال يطبعها الهاجس العلاجي، سواء على مستوى سنّ تشريعات صارمة تقنن من الهجرة أو على مستوى اعتماد تدابير وإجراءات يحكمها الهاجس الأمني بالأساس، كما هو الشأن بالنسبة لتعزيز تواجد وبقظة حرس الحدود وبناء الحواجز في هذا الصدد.



وقد وصل الأمر، إلى حد إعلان فرنسا عن نيتها في طرح مشروع قرار يسمح بتدمير قوارب تهريب المهاجرين "غير الشرعيين" في البحر الأبيض المتوسط.

وأمام هذا التهويل من تزايد حدة الهجرة السرية نحو دول الاتحاد الأوروبي وتداعياتها، قام الاتحاد أخيرا بتبني خيار الصرامة العسكرية في مواجهة شبكات الهجرة السرية، وهو التوجّه الذي ظلت العديد من دول أوروبا، كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا وألمانيا وإيطاليا تردده وتطالب به خلال السنوات الأخيرة.

ويعتبر قرار الاتحاد المتخذ في هذا الصدد، والذي رصدت له إمكانيات مالية وتقنية وعسكرية مهمة جريئا وخطيرا بكل المقاييس، لما يمكن أن يترتب عنه من انعكاسات مختلفة، فهو لا يقتصر على بسط وتعزيز المراقبة الأمنية على الحدود البحرية لدول الاتحاد وتوفير المعطيات والمعلومات الاستخباراتية ذات الصلة بالهجرة السرية وشبكاتها، بل يرمي أيضا إلى استهداف شبكات الهجرة السرية عبر عمليات عسكرية تروم تدمير المراكب المخصصة لهذا الغرض.

ورغم أن استعمال القوة العسكرية يظلّ مشروطا بموافقة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن الحضور المؤثر للدول الغربية داخل المجلس يؤهلها لاستصدار قرار من هذا الجهاز يسمح بتفعيل هذا القرار.

إن هذا التوجه، الذي لا زال يشويه الغموض وتتخفّف بشأنه العديد من القوى الدولية الكبرى كروسيا والصين، يعكس في العمق هيمنة المقاربة الأمنية التي ظلّت تطبع التعاطي الأوروبي مع قضايا الهجرة خلال العقود الأخيرة، فالمبادرة كشفت بصورة واضحة زيف الادعاءات الأوروبية التي تقضي بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

ذلك أن هذا التوجه لم تحركه بالأساس الرغبة في القضاء على شبكات الهجرة السرية، بل يعبر في عمقه أيضا عن الرغبة في وقف تدفقات الهجرة بكل أشكالها عبر سبل زجرية تناقض مختلف المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة.

ورغم تبريره بمواجهة شبكات التهريب ومافيا الهجرة، فإن هذا الخيار ينطوي على مخاطر جمة، وذلك لأنه يجسد ترجيح السبيل العسكري كمدخل وحيد وأساسي في مواجهة ظاهرة إنسانية تتغذى على عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية عدة، كان من اللازم الوقوف عليها ومقاربتها بصورة موضوعية وشمولية.

ويفتح هذا القرار باب التدخل الأجنبي من جديد في الأراضي الليبية التي تعاني من هشاشة على مستوى السلطة المركزية، وبخاصة وأنه يستهدف شواطئها، وهو التدخل الذي يمكن أن يتطور إلى ملاحقة "جماعات مسلحة" و"شبكات التهريب" في عمق التراب الليبي، خلافاً لكل المواثيق والقوانين الدولية التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أي مبرر كان.

كما أن اعتماد السبل الزجرية لمواجهة سفن الهجرة السرية، من شأنه أن يفرز ضحايا في صفوف المهاجرين الذين سيستخدمون حتما كدروع بشرية من قبل المهربين لحماية هذه المراكب والسفن من القصف.

وأكثر من ذلك، سيدفع هذا الخيار غير المسبوق، العديد من المهاجرين إلى تنويع مراكز انطلاقهم، وهو ما يهدد المناطق المغاربية المجاورة التي تمكنت من محاصرة الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، ويريك جهودها المتخذة في هذا الشأن.

وأمام قصور واضطراب السياسات الأوروبية في التعاطي مع الموضوع، لم تخف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا انزعاجها واستياءها من السياسات المرتبكة وغير المتضامنة لدول الاتحاد في هذا السياق، محملة إياه المسؤولية فيما يقع من كوارث إنسانية في هذا الصدد، بعد إلغاء برنامج "ماري نوستروم" الذي أقرته إيطاليا لإنقاذ ضحايا الهجرة في المتوسط، وإقرار برنامج "تريتون" الذي ينصبّ على تأمين الحدود الأوروبية دون التدخل بفعالية لإنقاذ حياة الضحايا في المياه الدولية من المتوسط.

ولم تخف الكثير من المنظمات الإنسانية غير الحكومية انزعاجها من التقصير الأوروبي في حماية المهاجرين السريين في المتوسط. ودعت إلى التراجع عن التشريعات

والسياسات القمعية في هذا الصدد، عبر تسهيل الدخول القانوني للمهاجرين لدول الاتحاد والحدّ من سياسات الطرد، وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين..

وأكدت الأمم المتحدة بدورها على ضرورة إيجاد حلول تكفل الحدّ من المخاطر التي يواجهها المهاجرون السريون في المنطقة، وعلى تجاوز المقاربات التي تركز على المداخل الصارمة كحلّ لمواجهة تداعيات الظاهرة.

وفي عام 1985 وقعت مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي اتفاقية "شنجن chengen" التي تم بموجبها إلغاء مراقبة الحدود بين البلدان المنضمة للاتفاقية (22 دولة من ضمن 28 دولة أعضاء الاتحاد)، واعتماد تدابير موحدة بصدد الدخول المؤقت للأشخاص، وقد انضمت إلى هذه الاتفاقية العديد من الدول غير المنتمية للاتحاد، كما هو الشأن بالنسبة لسويسرا والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين.

ومنذ اعتمادها، لم تخل تطبيقات الاتفاقية من مشاكل، غير أن تنامي نسبة المهاجرين وطالبي اللجوء القادمين من سوريا وتمركزهم في دول بعينها، أسهم في تصاعد الاستياء من هذه الاتفاقية بصورة غير مسبقة، وقد كانت فرنسا على عهد الرئيس السابق "نيكولا ساركوزي" سباقة إلى توجيه النقد للاتفاقية، بل وصل الأمر إلى حدّ التهديد بالانسحاب منها في حال عدم تعديلها.

وفي عام 2013 وأمام التبعات السلبية للأزمة المالية العالمية التي أُلقت بتداعياتها على اقتصاديات العديد من الدول الأوروبية، وارتفاع نسبة الهجرة وطلب اللجوء إلى دول الاتحاد، دعت مجموعة من دول هذا الأخير (بريطانيا، وألمانيا، وهولندا، والنمسا) البرلمان الأوروبي إلى اعتماد سبل ناجعة تسمح بالحدّ من حرية التنقل بين دول الاتحاد، لتجاوز الكلفة التي يفرزها استغلال العديد من الأشخاص للسياحة كسبيل للاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها دول الاتحاد لمواطنيها، وهو الأمر الذي رفضته حينئذ بعض الدول، باعتباره يحدّ من تحرك الأفراد، ويؤثر بالسلب على السياحة في دول الاتحاد.

وجدت بعض الدول الأوروبية نفسها وحيدة أمام مواجهة تحديات الهجرة واللجوء، بالنظر إلى موقعها الجغرافي المطل على المتوسط والذي يجعلها معنية باستقبال أعداد متزايدة من المهاجرين واللاجئين باتجاه التراب الأوروبي، كما هو الشأن بالنسبة لليونان وإيطاليا.

ورغم تزايد المطالب الداعية لاعتماد سياسة تضامنية لمواجهة الإشكالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، التي يخلفها الأمر، خصوصاً وأن الوجهة النهائية للمهاجرين، لا تكون في غالب الأحوال هي أول بلد وصلوا إليه، فإن العديد من دول الاتحاد لا زالت تعتمد سياسة إغلاق الحدود وتصر على تحميل الدول التي وصل إليها المهاجرون وطالبو اللجوء، مسؤولية التعامل مع الأمر الواقع انسجاماً مع اتفاقية دبلن للعام 2003.

وفي تناقض تام مع مقتضيات اتفاقية "شينجن"، قامت ألمانيا وسلوفاكيا والنمسا، بإعمال رقابة صارمة على حدودها كسبيل للحد من عدد المهاجرين القاصدين ترابها. وجاء القرار بعد تزايد المطالب الداعية إلى تقاسم تبعات استقبال المهاجرين بصورة تضامنية بين دول الاتحاد عبر توزيع المهاجرين بينها، وعدم تجاوب الكثير من الدول معه.

ذهب العديد من الباحثين والمختصين، إلى أن القرار يشكّل إعلاناً لنهاية العمل بمقتضيات اتفاقية "شنغن"، فيما أشار آخرون إلى أن هذا القرار يضع دول الاتحاد أمام خيارين، أولهما، التجاوب مع هذه المطالب وتعديل الاتفاقية بما يضمن مواكبتها لهذه التحولات وكذا احترامها من قبل جميع الدول الأعضاء. وثانيهما، هو الاستمرار في نهج السياسات المتباينة في هذا الصدد، بما يمكنه التأثير بالسلب على مسار الاتحاد، ويزيد من معاناة المهاجرين وطالبي اللجوء بالبقاء محاصرين على الحدود في ظروف إنسانية سيئة..

لم تستطع دول الاتحاد مجتمعة بلورة استراتيجية متكاملة وبنّاءة في التعاطي مع الارتفاع المتصاعد للظاهرتين (الهجرة السرية وطلب اللجوء)، وهو ما ترجمته المواقف

المتباينة المطروحة في هذا الصدد<sup>(5)</sup>، بين من دعا إلى تقاسم أعبائها في إطار من التضامن والتنسيق، وبين من حملّ دول الاستقبال المسؤولية في هذا الصدد، فيما لم تتردّد بعض الدول في المجاهرة بالدعوة إلى طرد المهاجرين وطالبي اللجوء، بعد ربطهم بمجمل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي أصبحت تعيش على إيقاعها العديد من دول أوروبا، في تنكر صارخ للقوانين والتشريعات الداخلية والدولية ذات الصلة بالهجرة واللجوء.

وأمام هذا التضارب في المواقف، واستمرار تدفق اللاجئين والمهاجرين من مناطق مختلفة من العالم بحثاً عن فضاءات تضمن كرامتهم وإنسانيتهم، بعيداً عن الحروب والفقر والمعاناة، من جهة، وتزايد المواقف والتصريحات اليمينية الداعية إلى إغلاق الحدود في وجه هؤلاء وربطهم بالتطرف والإرهاب وتهديد القيم الأوروبية، من جهة أخرى، بدأ الأوروبيون في التفكير بإيجاد حلّ خارج نطاق التراب الأوروبي، وذلك بالتعويل على الدور التركي كسبيل لتخفيف العبء عن دول الاتحاد في هذا الشأن، بالنظر إلى كون هذا البلد يشكل نقطة عبور مكثّف نحو التراب الأوروبي.

إن المراهنة على تركيا في هذا الصدد، تجد أساسها في أن معظم الوافدين من المهاجرين وطالبي اللجوء نحو التراب الأوروبي يمرّون عبر هذا البلد الذي تفصله حدود ممتدة مع سورية المصدر الرئيسي للظاهرتين في الوقت الراهن.

وتحتضن تركيا أكثر من مليوني مهاجر ولاجئ سوري، ومع ذلك فالتقارير ذات الصلة تشير إلى وصول حوالي ألفي مهاجر سري وطالب لجوء يومياً من جنسيات سورية وعراقية وأفغانية إلى اليونان عبر التراب التركي.

---

(5) أكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أمام البرلمان الألماني "البوندستاغ" في بداية شهر سبتمبر من العام 2015، أن عجز الدول الأوروبية عن بلورة سياسات موحدة ومتضامنة تسمح بالتعاطي السليم مع التدفقات المتزايدة للاجئين، سيؤثر بالسلب على مسار الاتحاد ويسيء لمؤسساته.. وجدير بالذكر أن ألمانيا سبق وعبرت عن عزمها استقبال زهاء نصف مليون مهاجر ولاجئ سنوياً على امتداد سنوات عدة.

ومن جانبها، وجدت تركيا في هذه المعضلة الإنسانية ورقة مريحة لاستخدامها في مواجهة الطرف الأوروبي على مستوى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي لم تتح لها إمكانية تحقيقها في فترات وظروف إقليمية سابقة.

ففي مقابل السعي الأوروبي إلى تحميل تركيا مسؤولية وقف عبور المهاجرين السريين نحو الدول الأوروبية، يحاول الطرف التركي وبمنطق - "مصائب قوم عند قوم فوائد" - استثمار الأجواء المرتبكة التي تعيشها الدول الأوروبية في علاقتها بالأوضاع الأمنية والمالية وتنامي طلب اللجوء والهجرة السرية، في إعادة فتح مجموعة من الملفات العالقة، كما هو الأمر بالنسبة لمسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة الدخول إلى الدول الأوروبية، علاوة على الاستفادة من مساعدات مالية مهمة يقدمها الطرف الأوروبي في هذا السياق.

ويراهن الطرف الأوروبي بدوره على الانخراط الفعال والسريع لتركيا في تنفيذ تعهداتها والتزاماتها في هذا الشأن، على مستوى إعادة المهاجرين السريين الذين دخلوا إلى التراب اليوناني نحو تركيا، مع تحمل الطرف الأوروبي تغطية المصاريف المتعلقة بهذا الخصوص، وتمكينها من مساعدات مالية هامة أخرى، خصوصاً وأن أوروبا أصبحت مقتنعة بأن عدم الإسراع في بلورة تدابير تسمح بوقف دخول المهاجرين السريين وطالبي اللجوء إلى ترابها، سيتحول معه الأمر إلى أزمة حقيقية تواجه دول الاتحاد برمته وتهدد بانهايار اتفاقية "شنجن" المتعلقة بحرية التنقل، فيما تسعى تركيا من جانبها إلى استثمار الوضع وكسب 3 مليارات دولار إضافة إلى الثلاثة الأخرى التي تمّ الاتفاق عليها سابقاً، علاوة عن تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية الأخرى.

ويعتقد الطرف الأوروبي أن التعاون التركي سيسمح بمحاصرة شبكات تهريب البشر كما سيدعم وصول المهاجرين وطالبي اللجوء بشكل قانوني إلى التراب الأوروبي.

### ثالثاً - نحو مقارنة بناءً وعادلة لمعضلة الهجرة السرية

بعد مسار حافل بالمنجزات والمكتسبات، يمرّ الاتحاد الأوروبي بمرحلة مفصلية في تاريخه، بفعل التزايد الكبير في حجم الهجرة واللجوء نحو الدول الأوروبية وتباين واختلاف الرؤى والمقاربات للظاهرتين بين أطراف الاتحاد.

فقد وضع تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء نحو أوروبا، تحت ضغط النزاعات والصراعات التي شهدتها العديد من دول الضفة الجنوبية من المتوسط ودول الحراك العربي كما هو الشأن بالنسبة لسورية، دول الاتحاد أمام واقع صعب، يفرض الحسم دون تأخر أو تأجيل، خصوصاً وأن تزايد عدد هؤلاء المهاجرين من جهة، واختلاف الرؤى والسياسات والمواقف من جهة أخرى، يضع مسار الاتحاد الأوروبي على المحكّ، من حيث قدرته على تجاوز هذا التضارب، والسعي نحو تنسيق المواقف إزاء ملف حيوي.

كما أن توجه بعض دول الاتحاد نحو سياسة إغلاق الحدود، وتعنيف المهاجرين وطالبي اللجوء ومحاصرتهم على الحدود، خلافاً لكل المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، يضع دول الاتحاد برمتها أمام امتحان عسير، بصدد التوقف عن خرق العديد من القواعد التي ساهمت في بلورتها، وطالما طالبت دول العالم باحترامها.

تحت ضغط هذه المطالب، إضافة إلى التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية ذات الصلة، وتحذيرات مختلف الخبراء والباحثين ومراكز الأبحاث، التي أصبحت تحمّل دول الاتحاد الأوروبي جزءاً كبيراً من المسؤولية في تزايد هذه الكوارث البشرية في المتوسط، أضحت دول الاتحاد أمام وضع حرج يتطلب التحرك للتعامل جدّياً مع الظاهرة.

وتحاول الكثير من دول الاتحاد الأوروبي تحميل دول الجنوب من البحر الأبيض المتوسط مسؤولية مواجهة تبعات الظاهرة لوحدها، معتبرة إياها مجرد "شرطي" لمنع ولوج المهاجرين إلى ترابها، مع السعي لاختزال مقارنة الظاهرة في الجوانب الأمنية والردعية، دون الوقوف على مسبباتها والعوامل المختلفة التي تغذيها، متناسية أن الأمر يتطلب مقارنة شمولية تدعم التنمية والاستقرار بالبلدان المصدرة للهجرة.

وبفعل هذه السياسات والتوجهات الأوروبية في مجال الهجرة، تحوّلت العديد من دول جنوب المتوسط كما هو الشأن بالنسبة للمغرب من بلدان للعبور إلى بلدان للإقامة

بالنسبة إلى عدد من هؤلاء المهاجرين السريين القادمين من مختلف البلدان الإفريقية ودول "الحراك العربي"، في سياق ما بات يعرف بالهجرة جنوب - جنوب، التي ظهرت كسبيل لتجاوز المشاكل الاجتماعية التي يعيشها هؤلاء المهاجرون في بلدانهم الأصلية، وكبديل عن الهجرة جنوب - شمال.

لقد كشفت المشاكل المتعلقة بالهجرة في المتوسط على امتداد أكثر من عقد ونصف عدم نجاعة الحماية الدولية للاجئين أو المهاجرين.<sup>(6)</sup>

ومما يعمق المشكلة في هذا الصدد، هو غياب إستراتيجية أوروبية موحدة في التعاطي بشكل إيجابي وبناء مع هذه الظاهرة الإنسانية بصورة توازن بين متطلبات الأمن من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

فقد تحوّل حلم الهجرة واللجوء في اتجاه الأراضي الأوروبية إلى كابوس حقيقي، على وقع التعقيدات التي تفرضها دول الاتحاد الأوروبي أمامهم، بحيث لم يتوقف الأمر عند صعوبات اجتياز الحدود وابتزاز وتعسف المهريين، بل إن الكثير ممن نجح منهم في العبور والدخول إلى دول الاتحاد طلبا للنجاة والأمن، تعرض إلى مظاهر مختلفة من العنف والتمييز العنصري من قبل السكان، بل وصل الأمر إلى حد الاعتداء على مراكز إيواء اللاجئين، في مناخ من صمت العديد من المنظمات المدنية والحقوقية، وتحامل الكثير من الأحزاب السياسية اليمينية التي لم تخف غضبها واستياءها من المهاجرين وطالبي اللجوء الذين ربطتهم بمجمل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أصبحت تعيشها أوروبا في السنوات الأخيرة.

وفي هذا السياق، حدّر خبراء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من المخاطر المتزايدة التي يلاقيها الفارّون من النزاعات والحروب والصراعات، وأكدوا في

---

by Sarah Wolff: Migration and Refugee Governance in the Mediterranean: Europe and (6) International Organizations at a Crossroads, IAI WORKING PAPERS 15, Istituto Affari Internazionali (IAI) Italy, 42 - OCTOBER 2015, P 4.



هذا الصدد، على ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل عام وتلك المرتبطة بالنظام الدولي للجوء على وجه الخصوص.

وإذا كان البعض يعتقد أن حشد الجهود الأوروبية لمواجهة الظاهرة المتنامية يصطدم مع قواعد القانون الدولي، مما يحول دون بلورة مقاربات صارمة في مواجهة المشاكل المطروحة في هذا الصدد<sup>(7)</sup>، فإن الواقع يفرض أعمال إستراتيجية شمولية تقف على مسببات الظاهرة بجوانبها المختلفة، في إطار من التعاون والتنسيق الدوليين، لتجاوز تداعياتها المختلفة بعيدا عن منطق الأحادية والمبالغة في استحضار المدخلين القانوني والأمني في هذا الشأن.

وهو ما يتطلب الانخراط في بلورة صيغة بنّاءة لتعاون شمال - جنوب، عبر تشجيع التنمية والاستثمارات في دول الضفة الجنوبية في إطار من التشارك والتنسيق وبعيدا عن لغة الإحسان، ودعم السبل السلمية لحل الأزمات والصراعات التي خلفت الكثير من المشاكل والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تظل مسؤولة في جانب مهم منها عن تفشي الظاهرة.

كما يتطلب الأمر تمكين هذه الفئة من مجمل الحقوق التي تكفلها التشريعات والمواثيق الدولية ذات الصلة، بما في ذلك القضاء على استغلال المهاجرين ومنع الاتجار فيهم وتحسين النظرة تجاههم، خاصة وأنهم يساهمون مساهمة جمة في تنمية بلدان الوجهة.<sup>(8)</sup>

إن استحضار الجوانب الإنسانية في التعامل مع المهاجرين السريين، ليس مجرد منّة أو عمل خيري، بقدر ما يستمد الأمر أساسه من مختلف القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ذلك أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

---

(7) Jean-Dominique GIULIANI: Le défi de l'immigration clandestine en Méditerranée, Question d'Europe n°352, 13 Avril 2015.

(8) إشكالية الهجرة في سياسات وإستراتيجيات التنمية في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة، مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، 2014 المغرب، ص71.

والتي أقرتها الأمم المتحدة عام 1990، تركّز على حق الإقامة ولم شمل الأسرة والحق في التعليم للأطفال، بغض النظر عن مدى مشروعية إقامتهم، هم أو أي من والديهم، في دولة العمل واحترام هويتهم الثقافية، والحق في الوصول إلى خدمات التوجيه والتدريب المهنيين والتوظيف، والخدمات الاجتماعية.<sup>(9)</sup>

إن التعاطي الأوروبي الحالي مع أزمة اللاجئين والمهاجرين والسعي للحدّ من معاناتهم لا ينبغي أن يكون على حساب ترك الأمور على عوانها في مناطق الأزمات كما هو الأمر في سورية، بل يفرض الأمر تحمّل هذه الدول لمسؤولياتها من داخل المؤسسات الدولية وبخاصة الأمم المتحدة، والإقليمية إلى جانب قوى دولية وإقليمية أخرى، باتجاه المساهمة في تسوية مختلف الأزمات والمنازعات بعدد من دول الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تظلّ مسؤولة بشكل أساسي عن تغذية الظاهرة.

ويفرض موضوع الهجرة السرية الموازنة بين متطلبات الأمن من جهة، والجوانب الإنسانية من جهة أخرى، واعتماد مداخل شمولية على قدر من النجاعة، تسمح بالوقوف على مجمل العوامل التي تغذيها، عبر دعم التنمية والاستقرار في الدول المصدّرة للظاهرة، خاصة وأن التدابير العلاجية التي تتحكم فيها هواجس أمنية، غالبا ما تواجه بالتحدي من قبل الراغبين في الهجرة.

## خاتمة

يبدو أن المقاربات الأوروبية المعتمدة بصورة فردية أو جماعية في التعامل مع معضلة الهجرة السرية، لا زال يطبعها الهاجس العلاجي، سواء على مستوى سنّ تشريعات صارمة تقنّن من الهجرة أو اعتماد تدابير وإجراءات أمنية، كما هو الشأن بالنسبة لتعزيز تواجد ويقظة حرس الحدود وبناء الحواجز في هذا الصدد.

---

(9) لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع، أسامة بدير و سامي محمود: الحقوق القانونية للمهاجرين سراً، المرجع السابق، ص17.

إن بروز المقاربات الأحادية، التي تعكس وجود تباين وتضارب في الرؤى الأوروبية، يعتبر أحد العوامل التي تجعل مستقبل الهجرة السرية مفتوحاً على كل الواجهات والاحتمالات السيئة، من حيث تزايد الضحايا القادمين من مناطق ملتهبة.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن الهجرة السرية في منطقة المتوسط مرشحة للارتفاع في ظل تفاقم الأوضاع السياسية في كل من ليبيا وسورية، وعدم بزوغ حل في الأفق القريب للآزمات المطروحة داخل البلدين، إضافة إلى استمرار تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في دول الساحل والصحراء، وعدم بلورة تعاون شمال - جنوب جدي وبناء يدعم تحقيق التنمية في هذه المناطق المصدرة للهجرة كسبيل لتعزيز الاستقرار والأمن.